الكتابة عن المرض شأناً عاماً

محمد أبو الغيط

في كتابها «باولا»، تسرد الروائية التشيلية، إيزابيل الليندي، قصة مأساتها مع ابنتها التي توفيت بعد إصابتها بمرض نادر بالدم، في مطلع الكتاب، تخاطب ابنتها في غيبوبتها العميقة: «لماذا كل هذا الكلام إذا كنت لا تستطيعين سماعي؟ ولماذا هذه الصفحات التي قد لا تستطيعين قراءتها إطلاقاً؟». تجيب: الكتابة «تفحص طويل لأعماق النفس، رحلة إلى أشد كهوف الوعي عتمة»، وهو ما قد يؤدّي إلى اكتشاف أجزاء من الحقيقة، قد تبرّر مرور الكاتب في الدنيا.

قبل شهرين، تم تشخيصي مصاباً بسرطان المعدة. أخبرني الأطباء، بصراحة إني لن أعود كما كنت سابقاً أبداً، فأفضل السيناريوهات هي استجابة الورم للعلاج الكيميائي، ثم استئصال كامل للمعدة، ثم التعايش مع نمط حياة جديد. نصحتني طبيبة التأهيل بالرياضة والكتابة، فعاد السؤال: لماذا نكتب؟

قدر ما يمثل المرض شأناً بالغ الخصوصية، فإنه في الوقت ذاته يمثل شأناً عاماً. تطلق الأمراض الخطيرة فوراً أوسع الأسئلة العلمية والفلسفية، يسأل المريض نفسه «لماذا أنا؟»، ويسأل المحيطون «لماذا هو؟». تمتد الإجابات من أحدث الأبحاث العلمية وحتى العودة إلى «سؤال الشر» الذي ناقشته الفلاسفة والأديان عبر آلاف السنين.

سؤال فلسفي آخر هو عن التعامل الأخلاقي الصائب مع المآسي، والأحكام القيمية المرتبطة بذلك... في عام 1941، كار جبل في الصحافة الأميركية إثر انتحار الكاتبة فيرجينيا وولف بالقفز في نهر، بعدما أثقلت جيوبها بالحجارة. قالت في رسالتها الأخيرة إنها «لم تعد قادرة على مزيد من المقاومة»، بسبب عودة مرض الاكتئاب الحاد. تراشق الكتّاب في الصحف بين من يعظّم فعلها لكونه دلالة على أنها «أكثر حساسية من معظم الناس لوحشية الحياة في وقتنا»، أم أنها ما فعلته أنانية وضعف، وتخلّ عن مبادئ الإيمان والحب؟

دوائر الشأن العام تشمل أيضاً جوانب بلا حصر في الاجتماع والاقتصاد والسياسة... في الأمثلة سالفة الذكر، تناولت إيزابيل الليندي تشريح المجتمع التشيلي الطبقي والسياسي، كما تم ربط انتحار فيرجينيا وولف بالظروف السياسية للحرب العالمية الثانية. والمثال الأبرز قصة سيدة المجتمع الأميركية، ماري لاسكر، التي توفي زوجها بالسرطان، ويدين العالم أجمع اليوم لجهودها عقودا منذ الأربعينيات. أطلقت ماري حربا شملت حملاتٍ احترافية في قاعات الكونغرس وأروقة الأحزاب والصحف، ما أنتج، في النهاية، تأسيس الجمعية السرطان الأميركية ذات التمويل المليارين، وكذلك لاحقاً خاضت حربا شعواء ضد شركات التبغ، ما أحدث كل الإجراءات التقييدية التي نعرفها اليوم. من زاوية أخرى، ثمّة نقاشات اقتصادية تصل إلى عمق النظام المالي العالمي. في وقائع عدة، تأخر كشف علاجات واعدة لأنواع نادرة من السرطان، لأن الشركات رأت أن من غير المجدي إنفاق مليارات لإنقاذ بضعة آلاف من البشر فقط، وتطلب الأمر ضغوطا شعبية وحكومية.

وفي عالمنا العربي تجارب عديدة. كتبت الروائية المصرية، رضوى عاشور، تجربتها مع سرطان بالغ في كتاب «أثقل من رضوى»، الذي وثّق بدقة أحداث ثورة يناير المتزامنة مع إجراء الكاتبة عمليتين لاستئصال الورم عام 2011. وواصلت المسار نفسه في «الصرخة» الذي توفيت قبل نشره، ووثقت فيه عودة الورم، وكذلك عودة الحكم السلطوي إلى مصر. وفي قصيدتيه «لاعب النرد» و«جدارية»، يتناول الشاعر الفلسطيني محمود درويش تجربته مع مرضه بالقلب، ويغوص عميقاً في أسئلة الحظ والقدر، والموت والحياة. وعلى الرغم من ذلك، تظل السياسة في تقاطعاتها منذ الطفولة مع الاحتلال الإسرائيلي. وفي سياق مشابه، يأتي كتاب الفلسطيني حسين البرغوثي «سأكون بين اللوز» عن إصابته بسرطان الغدد اللمفاوية. وكتب المصري جمال الغيطاني «أيام الحصر» و«الخطوط الفاصلة»، وغيرهما.

لا تنفي خصوصية تجربة المرض كونها شأنا عاما، كما لا تلغي عموميتها ذاتيتها البالغة... تخاطب إيزابيل الليندي ابنتها: «إنني أتقلب في هذه الصفحات في محاولةٍ لا عقلانية للتغلب على رعبي. ويخطر لي أنني إذا ما أعطيت شكلا لهذا الخراب، سوف أتمكّن من مساعدتك ومساعدة نفسي...».

الانتخابات المغربية رحلة في آلة الزمن

عائشة بلحاج

انتشر السياسيون في المغرب على الأرض بعد أن كانوا معلّقين في طبقات السّماء السّبع. انتشروا وما عاد في إمكانك التملّص من وجوههم، في الشّارع، أو «فيسبوك»، أو التلفزيون. حتّى أحلامك انتهكوها وصارت كوابيس مفزعة؛ فبينما أنت مستمتع بسفر منعش على بساط الأحلام، إلى إحدى مدن العالم الجميلة، في زمن عزّ فيه السّفر، يعترض أحدهم طريقك، شاهرا أوراقا ملوّنة، وعارضا عليك وجهه البشيع، الذي يذكّرك بكل ما بحدّث في البلاد، وكل ما لا يجب أن يكون فيها من البؤس السّياسي، والانحدار الحقوقي، وتراجع منسوب الشّجاعة حتى كاد يدعى الثّقاء والضّفاء، ومتذلّلا، هو الذي كانت نجوم السّماء أقرب منه سابقا. ولا يكاد يتركك تتنفس، يطاردك في الشّوارع البعيدة، ويلحق بك إلى بيتك، مصرّا على نزاهته وقدرته على تقديم ما لم يقدّمه بعد أربعين سنة أو أكثر من العمل السياسي.

لا يذكّرك وجهه إلا بالمستشفيات المكتظّة، والمفتقدة شروط احترام آدمية المواطنين، وبالمدارس التي لا تقدّم ما يُغني أو يُسمن من جوع التعليم، وغيرها من المرافق والخدمات التي لم تزدد إلا بؤسا. لكن وجوه السياسيين لا تحمرّ خجلا، وتواصل الانتشار. والسرّ في ذلك موعد الانتخابات التي حان أوانها في المغرب. جالبة مظاهر ساخرة تُمثل المشهد السياسي في تناقضاته المختلفة. هكذا انتشرت لوائح التّرشيح للانتخابات بشكل واسع، مثيرة سخرية كبيرة بسبب المفارقات التي تحملها. عائلة كاملة مرشّحة في دائرة، شخصٌ عاطل من العمل بعد بتوفير فرص شغل، مرشّحات لا يضعن صورهن، مرشّح يعد بمكافحة «الخروج عن الدين»، مرشّح يقدّمون انفسهم باسماء ابائهم (فلان ابن الحاج فلان الذي فعل كذا وكذا)، مرشّحات يبدو أن جمالهن كان السّبب الوحيد لوضعهن في اللّوائح الانتخابية، فنّانون لم نسمع لهم رأي اتجاه إليهم معظم الأحزاب لتزيين لوائحها، إلى جانب شباب كثيف، تم تكديسه في الصّفوف الخلفية بحيث لا ينْتظر تحقيقه لأيّ مقعد.. إنّهم طُعم الأصوات اليانعة التي قد تقدم على التّصويت لهم.

هذه فسيفساء الانتخابات المغربية التي تأتي في زمن سياسي يتّسم بالإحباط الشامل. وأهم ما يلاحظه المرء النّشاط المهول لفعل سياسي رديء، يُفترض أنّه ممنوع بحكم القانون، وسيء لصاحبه بحكم أخلاقيات العمل السياسي، وهو النّزال السياسي من حزبٍ إلى آخر قبيل الانتخابات، فأندلعت حمّى عجيبة في الموضوع، كان الأمر يتعلق بحفلة تنكّرية. وتم الهروب الكبير والإنزال الأكبر إلى حزب التجمع الوطني للأحرار، الذي تُراهن عليه الدولة بعدما راهنت سابقا على حزب الأصالة والمعاصرة، وهو الرهان الذي فشل. فماذا ستحمل هذه الانتخابات للمغرب؟ وما هي الاختلافات والانتظارات؟

الملاحظ أن حزب العدالة والتنمية يجد نفسه في أضعف حالاته، بسبب فشله في ملفات كثيرة، وقد يتراجع ترتيبه في نتائج الانتخابات، مثلما يتوقع كثيرون. لكنه أثبت حضوره من قبل، على الرغم من الحملة التي دعمت حزب الأصالة والمعاصرة في انتخابات 2016. وقد يُحقّق المفاجأة بفصل ولاء قاعدته، وضعف مُحفّزات التّصويت لباقي الأحزاب التي تفتقر إلى قاعدة جماهيرية ثابتة، أو بالأحرى عجز معادلة المال في تحفيز الناخبين على التّصويت.

سابقا، كان للأحزاب حرّاسها الذين يحملون بائعي أصواتهم مثل قطيع من البهائم في شاحنات، ويحرصون على التزامهم بالتّصويت لهم. وهو الأمر الذي لم يعد ممكنا بعدما مُنعت هذه الممارسات الفاضحة للغش. وبقي ما تحت الطاولة، وما أكثر ما يحدث تحتها الآن. حتى أن وضعية المصابين بكورونا التي تصل إلى درجة كارثية في بعض المدن لم تعد تشغل أحدا، بل إنّها تستفحل بسبب عدم الالتزام بالضوابط القانونية التي تم النّص عليها لتفادي مساهمة الحدث في تعميق الإصابات التي بلغت حدا غير مسبوق في المغرب، إلى درجة أنّ المسؤولين يخشّون الإعلان عن الأرقام الحقيقية للمصابين والمتوفين، تفاديا لحالة رعب جماعية، أو بالأحرى لتفادي ضرورة القيام بإجراءات مشدّدة في الأنشطة المرافقة للحملات الانتخابية، قد تؤثر على نسب التّصويت الهزيلة في الأصل.

الحزب الذي ينفق بلا حساب، بل يجنون إن صحّ التعبير، من أجل ضمان الصدارة، قديم جديد، لم يكن ذا حضور قوي في تاريخه، وهو فوق ذلك تابع للدولة بشكل ظاهري وباطني، ولم يحاول إخفاء ذلك، وهو حزب التّجمع الوطني للأحرار. يطمح في ما لم يتحقّق لأي «حزب إداري» سابقا، وهو الذي لا يملك أي شخصية كاريزمية، على الرغم من سعيه الحثيث إلى جلب كل من يمكن جلبه ممن يظنّهم يملكونها. فيما لا يكفّ عزيز أخنوش الذي يتم إعداده لمنصب رئيس الحكومة عن ارتكاب الأخطاء. ليس ذلك النّوع الأخرق من الأخطاء المثير للسّخرية الذي ارتكبه رئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران، أو الحالي سعد الدين العثماني، بل من النوع الذي يسيء إلى الذين يتوجّه إليهم، ويتعالى عليهم، فهو رجل أعمال اعتاد التعامل مع أنداده من أصحاب المال والأعمال، وحين يحاول الحديث إلى النّاس خارج دائرته المغلقة، تخونه لغة اللسان وتعبيرات الجسد. ولا يجد منطقةً وسطى يرتاح فيها. ولغة مساعديه لغة عمّال مع ربّ عملهم، يسمعها الخوف والشّعور بالتبعية والدونية. مع ذلك، يبدو أن السّلطة انتبهت إلى ضرورة دعم شخصية أكثر مراسا من شخص إلياس العماري، الذي ظهر ضعفه السّياسي عميقا ومدويا خلال الحملات الانتخابية، على الرغم من ميله إلى مهاجمة حزب العدالة والتنمية بشكل مباشر أنذاك، وهو ما يحاول أخنوش تجاوزه.

لعلّها ثقة نفس التّجار الذين يتركون الأبواب مواربة، وربما بسبب إدراك عدم جدوى الدّخول في معركةٍ علنية، وترك المجال للأقلام الصّحافية الموالية لمهاجمة «العدالة والتنمية» الذي أخطأوه كبيرة وكثيرة، ولكنّه أقرب إلى صفة الحزب من غيره. خصوصا أن الأمينة العامة للحزب الاشتراكي الموحد نبيلة منيب، التي تحاول تقديم نفسها ممثلة للمعارضة الشاملة، والدّاعية إلى الملكية البرلمانية، تفشل في كل إطلالة لها في ترك انطباع حسنٍ واحد. مع خطابها المتكلّف والشّعبوي الذي جعل إطلالاتها الإعلامية لا تخلو من خطابات هجينة. يبدو المستقبل ما بعد انتخابات 8 سبتمبر/ أيلول الجاري على شكل حكومة تشترك فيها أحزاب العدالة والتنمية، والتجمع الوطني للأحرار، وحتى الأصالة والمعاصرة، وهو احتمال قائم. ويمكن أن تضم «العدالة» و«الأحرار»، مع بقاء «الأصالة» في المعارضة. وقد نشهد هبوطا حادّا في عدد مقاعد هذا الأخير، مع هروب معظم أطره (كوادره) إلى «الأحرار». وقد نشهد نزول «العدالة والتنمية» إلى المعارضة للعق جراح عشر سنين من رئاسة الحكومة، خسر فيها الحزب مصداقيته، ولم يعد يدور في فلكه سوى قاعدته الجماهيرية التي يُدين بها لجمعياته، ولحركة الإصلاح والتوحيد التي يرى أعضاؤها التّصويت للحزب واجباً دينيا، لنصرة الإخوة والأخوات.

كلّ شيء ممكن في مغرب اليوم، من دون أن يعني ذلك أن هذا الممكن يتضمّن ديمقراطية حقيقية، أو حرّياتٍ أو حقوقاً

كلّ شيء ممكن في مغرب اليوم، من دون أن يعني ذلك أن هذا الممكن يتضمّن ديمقراطية حقيقية، أو حرّيات أو حقوقا، أو عدالة اجتماعية أصبحت ضرورة مع اتساع الفوارق بين مغرب يزداد غنى وآخر يزداد فقرًه ويتعمّق. والأسوأ أن يفوز حزب إداري في الانتخابات، وهو الذي لا يملك سوى المال، والكثير منه، مع دعم الدولة. حينها نكون في المغرب قد وصلنا إلى الحضيض الديمقراطي، إذا لم نكن قد وصلنا إليه قبلا.

كأنّنا «لا مشينا ولا جينا»، وما زلنا نسافر في الزّمن إلى الماضي ونُحَرّر مهازله، بدل أن نضغط على زرّ السفر المستقبلي، نحو ما وُعدنا به خلال عقود من النّضال السّياسي لشخصيات منحت حياتها وحريتها لأجل مغرب أفضل.

(كاتبة مغربية)

ما بين أفغانستان وسورية

رضوان زيادة

كثرت التكهنات بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان، أن الجهة المقبلة للانسحاب سوف تكون سورية. وكثرت المقارنات بين الحالتين، ولا سيما أن الرئيس السابق، ترامب، كان قد اتخذ قرار الانسحاب من كل من أفغانستان عبر التوقيع على اتفاقية مع حركة طالبان تنص على الانسحاب الأميركي الكامل مع بداية شهر مايو/ أيار الماضي، لكن بايدن عدّل الاتفاق حتى ضمان الانسحاب الكامل حتى نهاية الشهر الماضي (أغسطس/ آب)، وهو ما التزم به الولايات المتحدة بشكل كامل، أقل التزمت الأن القناعة كانت مشتركة بين الجزبين الرئيسيين، الجمهوري والديمقراطي، بضرورة الانسحاب من أطول حرب في تاريخ الولايات المتحدة. ولكن الوضع في سورية مختلف كليا، حيث لا اتفاقية بين أميركا وبشار الأسد، كما أن القوة الأميركية في سورية ليست تحت تهديد يومي كما كان الوضع في أفغانستان. لذلك يُستبعد تماما أن تنسحب هذه القوة بشكل كامل من سورية تحت إدارة الرئيس بايدن قريبا، فهو شيء يريد التمايز فيه عن الرئيس السابق دونالد ترامب، الذي فاجأ وزارة الدفاع حينها، وحتى وزارة الخارجية، بعيد الإعلان، في مهرجان خطابي قبل ثلاث سنوات، عن نيته سحب الفي جندي أميركي، والذين يقدمون الدعم لما تسمى قوات سورية الديمقراطية (قسد)، من أجل محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). طبعا في أي من مؤتمرات الصحافية أو خطاباته، ولعل البيان الوحيد الذي صدر من البيت الأبيض بعد صدور قرار مجلس الأمن 2585 الذي ينص على السماح باستمرار المساعدات الإنسانية من معبر باب الهوى على الحدود السورية التركية، وتمكّنت الولايات المتحدة من منع روسيا من استخدام الفيتو، وصدر القرار بإجماع أعضاء مجلس الأمن. ولذلك لا تشكل سورية أي أولوية بالنسبة لبايدن، ولا يجد حاجة لزيد من الاستثمار السياسي أو الدبلوماسي فيها، بل بالعكس ربما ما زال يحمل قناعة أوباما في سنواته الأخيرة أن كثيرا من صداع الرأس يأتي من سورية. ولذلك من الأفضل الابتعاد عن ذلك المستنقع الأسن، كما سماه أوباما مرّة.

جوي هود ، وأكدوا أكثر من مرة أن القوة الأميركية لن تغادر في أي وقت قريب.

تدرك الولايات المتحدة أن تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال يشكل أيضا تهديدًا، خصوصا في منطقة ريف حمص والبادية السورية، حيث قام تنظيم داعش بهجمات على قوات النظام السوري. وفي الوقت نفسه، ما زالت قوات سورية الديمقراطية تشكل على مخيم الهول الذي يحتفظ بآسري مقاتلي تنظيم الدولة الأجانب وعائلاتهم، فضلا عن احتفاظها بأكثر من 11 ألف مقاتل من مقاتلي التنظيم في السجن الذي تشرف عليه هذه القوات. وتعرف الولايات المتحدة جيدا أنه بانسحاب قواتها ستتبخّر «قسد» كليا، وهذه لا تحتفظ بأي دعم شعبي في سورية.

لذلك يمكن القول إن المقارنة بين أفغانستان وسورية تبدو مشروعة، إلا أن حجم الاختلافات تقود إلى أن الإدارة الأميركية لن تتخذ قرارا بالانسحاب قريبا. ولعل أفضل ما يدعم هذا الرأي الفشل الكبير الذي أعقب الانسحاب الأميركي من أفغانستان، حيث سيطرت «طالبان» على السلطة هناك خلال 11 يوما فقط. وبالتالي، لا يستطيع بايدن تحمّل فشل آخر لانسحاب القوات الأميركية من سورية، حيث سينتهي وجود ما يسمى قوات سورية الديمقراطية بمجرّد انسحاب القوات الأميركية.

التحدّي الرئيسي الذي ينتظر الرئيس بايدن هو غياب سورية تماما من استراتيجيته الخارجية. لم يذكر سورية مطلقا في أي من مؤتمراته الصحافية أو خطاباته، ولعل البيان الوحيد الذي صدر من البيت الأبيض بعد صدور قرار مجلس الأمن 2585 الذي ينص على السماح باستمرار المساعدات الإنسانية من معبر باب الهوى على الحدود السورية التركية، وتمكّنت الولايات المتحدة من منع روسيا من استخدام الفيتو، وصدر القرار بإجماع أعضاء مجلس الأمن. ولذلك لا تشكل سورية أي أولوية بالنسبة لبايدن، ولا يجد حاجة لزيد من الاستثمار السياسي أو الدبلوماسي فيها، بل بالعكس ربما ما زال يحمل قناعة أوباما في سنواته الأخيرة أن كثيرا من صداع الرأس يأتي من سورية. ولذلك من الأفضل الابتعاد عن ذلك المستنقع الأسن، كما سماه أوباما مرّة.

(كاتب سوري في واشنطن)

إلى غموض أكثر في تونس

محمد احمد القابسي

بعد مرور ستة أسابيع على إعلان الرئيس التونسي قيس سعيّد، يوم 25 يوليو/ تموز، حالة الاستثناء وتجميد البرلمان ورفع الحصانة عن كل أعضائه، وتجميع كل السلطات بين يدي الرئيس، لا أحد يعلم إلى أين تسير تونس، وما هو الاتجاه الذي يدفع إليه سعيّد وماذا في رأسه. وفي كنف الغموض الذي يلف الحياة السياسية، تتساءل شرائح من التونسيين: أين تسير البلاد، وهل أصبح سيرها على غير هدى؟ لقد تجاوزت اللحظة السياسية الراهنة في تونس ذلك الجدل السياسي والقانوني بشأن شرعية ما أقدم عليه سعيّد، والذي أصبح بموجبه الأخير المحور الوحيد للحياة العامة في البلاد التي يسيّر فيها الشأن العام منذ أكثر من شهر بموجب إجراءات استثنائية. وقد جاء إعلان رئاسة الجمهورية، يوم 23 أغسطس/ آب، تمديد هذه الإجراءات إلى حين إصدار أمر رئاسي ينظم السلطات العمومية مؤقتا، ويعيّ بمقتضاه شخصية وطنية تكلف بتسيير الحكومة. وكان سعيّد قد أعلن عند إعفائه رئيس الحكومة هشام المشيشي، أنه «سيدعو شخصا آخر ليتولاها مدة التدابير الاستثنائية»، وهو ما لم يتم!

ويرى متابعون للشأن العام ومحللون أن السبب الرئيسي لعدم تعيين رئيس حكومة رغبة شخصية يضمرها الرئيس، ليخلو مسرح السلطة التنفيذية له فقط لا غير، فقيس سعيّد حريص كل الحرص على أن يظهر في المشهد السياسي العام متحكّما وحيدا في كامل أجهزة الدولة، ماسكا كل خيوط اللعبة وأوراقها. ويبدو سعيّد، من خلال استقبالاته وزياراته، مركزًا على هدف واحد، محاربة الفساد. وهنا هو يكشف عبر هذه التحركات والزيارات صورا لهذا الفساد، تنقلها مباشرة شاشات التلفزات إلى التونسيين، في محاولة لإقناع الجميع بأن ما تكل من إقناع السواد الأعظم من التونسيين الذين قد ينقلب مزاجهم من مبتهج لطيٍّ صفحة ما قبل 25 يوليو/ تموز إلى متبرم ورافض لما آلت إليه المرحلة في ظل تفاقم ما يجري من إيقافات واعتقالات وقرارات فرض الإقامة الجبرية والمنع من السفر من دون أحكام أو إجراءات يتخذها القضاء، إذ يُخشى، كما نبهت إلى ذلك منظمات المجتمع المدني وشخصيات وطنية وجهات أجنبية، من أن تصبح تونس سجنا مفتوحا ليصبح كل التونسيين في وضع الاتهام والمنع من مغادرة وطنهم، قبل أن يقدّموا دليل براءتهم. السؤال الأبرز الذي يلهج به التونسيون اليوم: لماذا هذا التأجيل المتواتر من سعيّد لتعيين رئيس حكومة أو وزير أول، وتشكيل حكومة تباشر إدارة الشأن العام وتفتح ركود الملفات الاقتصادية والاجتماعية؟ كانت التوقعات الأولية أنه يريد إصدار أمر رئاسي ينظم السلطات العمومية مؤقتا، فيعيّ شخصية وطنية تكلف بتسيير الحكومة. وكان سعيّد قد أعلن عند إعفائه رئيس الحكومة هشام المشيشي، أنه «سيدعو شخصا آخر ليتولاها مدة التدابير الاستثنائية»، وهو ما لم يتم!

يصرّ الرئيس على السير وحيدا لتشكيل مستقبل شعب باسره

يصرّ الرئيس على السير وحيدا لتشكيل مستقبل شعب باسره

بحياتهم ورزق وجودهم هي مؤسسات دولة فاسدة ومسؤولون فاسدون ولوبيات سرقت أموال الشعب، واحتكرت المزايدات في قوته وشربه. ومن مفارقات عجيبة في حرب سعيّد على الفساد والفاسدين المداهمة الغريبة للهيئة المعنية بمكافحة الفساد، وهي هيئة وطنية من هيئات الدولة، مؤتمنة على ملفات دقيقة ومعطيات شخصية لأكثر من مائتي ألف تونسي، ووضع رئيسها السابق العميد شوقي الطبيب رهن الإقامة الجبرية، وذلك من دون تفسير أو مبرر قانوني أو إجراء قضائي. وزاد الطين بلة تسليم مواطن جزائري لأجهزة بلده في تونس، هو سليمان بوحفص، ومسجل في سجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في ما يشي بأنها صفقة لا تليق بتونس الموقعة في 1951 على اتفاقية الأمم المتحدة وبروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين. يلزمانها باحترام تعهداتها الدولية، وخصوصا الالتزام بعدم إعادة اللاجئين أو طالبي اللجوء إلى مناطق يمكن أن تتعرّض فيها حياتهم أو حريتهم للتهديد، بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء لفئة اجتماعية أو الآراء السياسية.

(كاتب تونسي)

هل لمؤتمر بغداد مستقبل؟

حسن نافعة

انعقد في بغداد يوم السبت الماضي (28 أغسطس/ آب 2021) مؤتمرٌ أقل ما يمكن أن يقال فيه إنه كان فريدا من نوعه، فهو لم يكن مؤتمرا لقمة عربية، لأن جامعة الدول العربية ليست الجهة الداعية إليه، ولم تشارك حتى في تنظيمه أو في اقتراح جدول أعماله. صحيح أن أمينها العام كان حاضرا ومشاركا فيه، ولكن بوصفه ممثلا لمنظمة إقليمية مدعوة للمشاركة مراقبا، شأن منظمات دولية أخرى، كالأمم المتحدة أو منظمة المؤتمر الإسلامي. ولم يكن مؤتمرا للدول الشرق أوسطية، لأن دولا عديدة واقعة في هذه المنطقة لم توجّه إليها الدعوة أصلا، بينما دعيت إليه، في الوقت نفسه، دول من خارجها وبعيدة عنها. ولم يكن المؤتمر لدول الجوار العراقي، لأن بعض أهم الدول المجاورة للعراق جرى تجاهلها عن عمد (بسبب تهديد بعض أخرى بمقاطعة المؤتمر إن وجهت لها الدعوة). الأغرب من ذلك كله أن المؤتمر انعقد تحت شعار التعاون والمشاركة، ثم أطلق عليه «مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة»، على الرغم من أن الطابع الصراعي لا يزال السمة المميزة للعلاقة بين دول عديدة مشاركة فيه، ومن ثم لم يكن في مقدور أحد أن يحدّد نوعية التعاون أو طبيعة الشراكة المطلوبة أو المستهدفة أو أطراف هذه الشراكة. لذا، من الطبيعي أن يثير انعقاد هذا المؤتمر تساؤلات كثيرة، وربما لغطا أكثر، بشأن حقيقة أهدافه، وأيضا بشأن نتائجه المتوقعة وتداعياته المحتملة على مسار التفاعلات في المنطقة في المرحلة المقبلة. أصران أثارا الاستغراب في هذا المؤتمر أكثر من غيرهما: مشاركة فرنسا فيه، وغياب سورية عنه.

لم تكن فرنسا الدولة الوحيدة المدعوة من خارج المنطقة للمشاركة في المؤتمر، لكنها لعبت على ما يبدو دورا رئيسيا في الإعداد له وفي تحديد جدول أعماله، ومن ثم ثارت تكهنات كثيرة عما يمكن أن تكون عليه دوافعها الحقيقية، وما إذا كانت جاءت لتمثل نفسها في هذا المؤتمر أم نيابة عن المعسكر الغربي كله، وبالتالي مفوّضة من الإدارة الأميركية للقيام بدور بخس الاستراتيجية الغربية في المنطقة. إذ يرى بعض المعلقين أن فرنسا، وبعد أن بدأت تستشعر وجود فراغ في المنطقة، خصوصا بعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان واحتمال انسحابها من العراق خلال الأمد المنظور، تسعى إلى ملء هذا الفراغ بما يتفق مع أجندتها ومصالحها هي في المنطقة، وليس بالضرورة وفقا لأجندة حلفائها الغربيين ومصالحهم في الوقت نفسه. لذا يرى هذا الفريق أن مشاركة فرنسا في مؤتمر بغداد امتدادا لتحرّكاتها ومبادراتها أخيرا تجاه لبنان، خصوصا عقب حادث الانفجار في مرفأ بيروت. غير أن آخرين يرون أنه ما كان في مقدور فرنسا أن تقوم بالدور الذي قامت به في الإعداد لمؤتمر بغداد بدون تشاور مسبق مع الإدارة الأميركية، ومن ثم يعتقد هذا الفريق أن انعقاد هذا المؤتمر يتّسق تماما مع سياسة إدارة بايدن تجاه منطقة الشرق الأوسط، فللإدارة الأميركية مصلحة واضحة في إبعاد العراق عن القبضة الإيرانية، وفي تمكينه من التحول من ساحة للصراع على النفوذ بين دول إقليمية متنافسة، خصوصا إيران وتركيا وإسرائيل، إلى دولة قادرة ليس فقط على مد جسور التعاون مع بقية دول الجوار، وإنما أيضا على أن يكون لها دور أكبر ومستقل في تهدئة الصراعات المشتعلة فيما بينها. صحيحٌ أن فرنسا ربما تشارك الولايات المتحدة الرؤية والأهداف نفسيهما، لكنها تعتقد أنها ربما تكون أقدر من الولايات المتحدة على تحقيقها، وعلى لعب دور لا يمكن للولايات المتحدة أن تقوم به في المرحلة الراهنة التي تشهد تراجعا أميركيا واضحا على الصعيد العالمي.

كل مؤتمر يعقد بمشاركة ممثلين على مستوى عال من دول تتسم علاقاتها بالتوتر منافعه أكثر من مضارّه

كل مؤتمر يعقد بمشاركة ممثلين على مستوى عال من دول تتسم علاقاتها بالتوتر منافعه أكثر من مضارّه

أما غياب سورية عن المؤتمر، فالواضح أنه جرى ضد رغبة الدولة المضيفة، فالعراق يدرك يقينا أن من شأن هذا الغياب أن يؤثر بالسلب، ليس فقط على مصداقية المؤتمر، وإنما على النتائج المتوقعة منه. ولكن، ماذا كان في وسع العراق أن يفعل، في ظل إصرار بعض الدول المدعوّة، خصوصا فرنسا وتركيا، وربما غيرها أيضا، على عدم التعامل مع بشار الأسد، ومن ثم اضطرت الدولة المضيفة للإذعان لقرار تغييب سورية، والاستمرار في عزلها، إنقاذا للمؤتمر وضمانا لانعقاده. ومع ذلك، يمكن القول إن سورية كانت الغائب الحاضر في المؤتمر. ولأن جميع الدول المشاركة تدرك يقينا أن الأزمة السورية إحدى أهم أزمات المنطقة، إن لم تكن أهمها، خصوصا أنها كانت ولا تزال منخرطة فيها بشكل أو بآخر، فمن الطبيعي أن يحدّ غياب سورية من قدرة المؤتمر على مناقشة هذه الأزمة العضال، ناهيك عن البحث في سبل علاجها. وقد انعكس هذا الغياب سلبا على مخرجات المؤتمر، واحال بيانه الختامي إلى مجرّد عبارات إنشائية تتسم بعمومية شديدة، وتوحي بأن المؤتمر لم يتمكّن من إجراء أي مناقشة جادّة أو من القيام بأي معالجة جماعية لأيٍّ من المشكلات أو الصراعات المعتملة في المنطقة، وعجز في الوقت نفسه عن التوصل إلى اتفاق على أي صيغة محدّدة للتعاون بين الدول المشاركة في المؤتمر. غير أن أكثر ما يؤخذ على البيان عدم إشارته من قريب أو بعيد إلى القضية الفلسطينية، وإلى الاحتلال الإسرائيلي لأراض عربية، وكأن هذه القضية أو ذاك الاحتلال لا يعني المجتمعين في شيء.

على الرغم من ذلك كله، مجرد انعقاد المؤتمر كان مفيدا ومرغوبا فيه من جميع الأطراف. ولأن كل مؤتمر يعقد بمشاركة ممثلين على مستوى عال من دول تتسم علاقاتها بالتوتر منافعه أكثر من مضارّه، فقد كان من الطبيعي أن يشكّل انعقاد مؤتمر بغداد، والذي شارك فيه زعماء وقادة من إيران وتركيا وقطر، جنبا إلى جنب مع نظرائهم من السعودية ومصر والأردن والإمارات وغيرها، حدثا مثيرا للانتباه في حد ذاته، خصوصا أنه شهد لقاءات جانبية بين زعماء وقادة يلتقون لأول مرة وجها لوجه منذ سنوات طويلة، كاللقاء بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد. واللقاء بين الشيخ تميم ونائب رئيس الإمارات، حاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد. ولذا يمكن القول إن قمة بغداد شكلت، من هذه الزاوية تحديدا، امتدادا، بشكل أو بآخر، لقمة العلا (في السعودية) التي انعقدت في بداية العام وأسست للمصالحة بين قطر ودول الحصار الأربع، ونجحت في البناء على النتائج الإيجابية التي كانت قد تحققت فيها.

وفي المحصلة، يمكن القول إن العراق ربما كان الدولة الأكثر استفادة من هذا المؤتمر على مختلف الصعد، ففي اللقاءات الجانبية التي جرت بين رئيس وزراء العراق، مصطفى الكاظمي، ومختلف القادة وكبار المسؤولين الذين حضروا المؤتمر، حصل العراق على وعود بالدعم، سواء في مكافحة الإرهاب، أو في التسليح والتعاون الاستخباراتي، أو في مجال التعمير وإعادة البناء. وأتاح المؤتمر فرصة جيدة وجديدة لمشاورات إضافية بين قادة مصر والأردن والعراق للعمل على تفعيل الاتفاقيات المشتركة المبرمة في مجالات عدة، خصوصا في مجال النفط والغاز والتجارة وخطوط الربط الكهربائي وغيرها.

غير أن السؤال الذي ينبغي أن يُطرح، في نهاية المطاف، يتعلق بما إذا كان مؤتمر بغداد قد نجح في إنتاج ما يكفي من الزخم لاستثمار حالة الهدوء القائمة حاليا، والعمل على توليد آلية تساعد على الانتقال بالفعل إلى حالة من التعاون والمشاركة بين دول المنطقة؟ أشك كثيرا، لسبب بسيط، أنه لم يكن في مقدور المؤتمر أن يناقش أيا من القضيتين اللتين يتوقف على تسويتهما مستقبل التعاون والصراع في المنطقة: البرنامج النووي الإيراني، وما إذا كانت الولايات المتحدة ستعود فعلا إلى الالتزام من دون شروط باتفاق عام 2015. والقضية الفلسطينية، وما إذا كانت إسرائيل مستعدة فعلا لتسوية حقيقية، سواء على أساس الدولتين، أو على أساس الدولة الواحدة التي يتعايش فيها جميع المواطنين من دون تمييز. لهذا السبب، كان مؤتمر بغداد مجرّد استجابة لحاجة ظهرت واختفت، ومن ثم لا مستقبل له!

(كاتب وأكاديمي مصري)

«طالبان»... البحث عن جيش نظامي

بيار عقيقي

لم يحدُث أن خلّفت الولايات المتحدة وراءها ترسانة ضخمة من الأسلحة في بلد، كما فعلت في أفغانستان. ولن تنفع تبريرات العسكريين الأميركيين لجهة «عدم جدوى» هذه الترسانة، بتأكيدهم أنهم جعلوها غير صالحة للاستخدام قبل مغادرتهم، ولا حتى انتقاد حركة طالبان لهم لذلك، على اعتبار أن «تلك المعدّات ملك لأفغانستان، ولم يكن مفترضاً تعطيلها». في الواقع، كل ما يحصل في أفغانستان «شيء جديد»، من الانسحاب إلى العلاقة التحالفية الجديدة بين واشنطن والحركة إلى مسألة السلاح.

يُمكن هنا الانطلاق من سؤالين: لماذا تترك الولايات المتحدة هذه الكمية من السلاح خلفها، خصوصاً أنها كانت قادرةً، بموجب حيّز زمني واسع، على سحبها كلها، وفقاً لاتفاقها مع «طالبان» في 29 فبراير/ شباط 2020 على الانسحاب من أفغانستان؟ مع العلم أن الحركة لم تكتفِ بالسيطرة على السلاح الذي كان بحوزة الأميركيين، بل أيضاً على السلاح الأميركي الذي كان في حوزة القوى الأمنية الأفغانية... لماذا تحتاج «طالبان» إلى سلاح جيش نظامي، فيما نشأتها، ثم نهضتها في 15 أغسطس/ آب الماضي، بعد سقوطها على يد الأميركيين عام 2001، قامتا على أسس «حرب العصابات» التي تساعدها فيها جغرافيّة البلاد الصعبة؟

في السؤال الأول، على الرغم من ظهور وا

عقائد «الإسلاميين» وانقلابات «العلمانيين»

عمار السواد

«نَشْر الحكمةِ في غير أهلها يورّث العداوةَ ويطرح الشحناءَ ويقدح زَنَدَ الفتنة». تبدو صحيحةً مقولةُ أبو حيان التوحيدي في كتابه «الإمتاع والمؤانسة». وتشبه مقولةً يروّجها رافضو الديمقراطية في بلدان العالم الثالث، أو في البلدان الناطقة بالعربية، والقائلة إن تلك البلدان لا تستحق الديمقراطية، لأن هذه البلدان تسيء استخدامها... المقولة صحيحة من حيث المبدأ. يصعب أنْ تناسب الديمقراطيةُ مجتمعاتٍ بوعي متدنٍ، أو بنمط حياة لا يتفاعل مع حرية الرأي والفعل والعقيدة. وكذا المعرفة التي عناها التوحيدي بمفردة «الحكمة»، فغير الأهل للمعرفة يسيء استخدامها لأغراضه الخاصة. لذلك في المجتمعات غير المؤهلة تحوّلت فلسفاتٌ ومعارف ومدارس فكرية عديدة إلى أيديولوجيات قتلت المعرفة والفلسفة والفكر.

لكن المعرفة على مر تاريخها انتشرت في مجتمعاتٍ لم تكن ناضجة ومؤهلة. المعرفة هي ما أهلّت غير المؤهلين، بعد أن نشرها بينهم أناسٌ مميزون. الأمر بسيط: الانتقال مِن الجهل إلى العلم هو الأصل. والجدارة تأتي بعد أنْ تسود الرؤيةُ وتنتشر الحكمة. الحضارة الغربية مثال مهم، كونها سادت بسوء استغلال قدراتها المعرفية، وانتهكت روحَ فلسفتها بالبطش والتوسع، لكن مع الوقت علت الأصوات رافضةً ما حصل، وسعت إلى التخفيف من غلواء العنجهية اعتماداً على وسائل القدرة تلك.

كان الفيلسوف البريطاني، برتراند راسل، أكثرَ المناهضين للحرب العالمية الأولى، في وقت صفق لها كثيرون مشتغلين بالفكر والثقافة داخل الإمبراطورية. رآها حرباً عبثية، وتمنّى لو اتّخذتْ بلادُه طريقَ الحياد. لم يهمّ الرجلَ انتصارُ بريطانيا، ولا أنْ يصبح مرفوضا كونه رفض خطوة دولته. بعد أقل من عقدين، اختلف الوضع، وراسل الذي كان أقليةً قبل بضعة أعوام لم يعد كذلك. الحرب مثّلت بالنسبة إلى جلّ الإنكليز كابوسا لم يُرد أحدٌ السعي إليه. وعلى الرغم من اضطرار لندن إلى المشاركة جرّاء ما فعله هتلر، لم تتصرّف حكومة تشرشل بذهنية المنتقم بعد انتهاء الحرب، بل اكتفت بالمشاركة في بعض المحاكمات لقادة ألمانيا، من دون مزيد من منهجية الإذلال التي كانت بعد الحرب الأولى. لقد انتصرت حكمة راسل الرافضة جريمة الحرب، على الرغم من أن الحرب وقعت ودمرت وأسيء استخدام القوة فيها خلال مجرياتها.

من هنا، تصحّ مقولةُ التوحيدي وصفاً. في المقابل، من غير العدل القبول بها نهجاً يُعتَمد في الأفعال والسياسات. وكذا مقولة إن الديمقراطية منهج حكم لا تعيه شعوبٌ غير ناضجة وصف صحيح، لكن التشبث لاستبدالها بالاستبداد هو حرمان المجتمعات دورتها في التاريخ. الديمقراطية منجزُ البيئة الغربية بكل تفصيلاتها وفلسفاتها وطبيعتها الصناعية، مرّتْ بأولويات ومقدّمات، وأخفقت في محطاتٍ عديدة، وقست كثيراً في وفير من الأحداث. الثورة الفرنسية، وهي وليدة فكرة العقد الاجتماعي والحرية والديمقراطية والمواطنة، انتهت إلى واحدةٍ من أكثر الفترات دموية، وتسلق عبرها أحدُ أكثر الزعماء توسّعاً وغروراً واستبدادا. حزب هتلر استغل حالةَ الإذلال التي كانت تتعرّض لها ألمانيا ليتسلق عبر الديمقراطية، ويبدأ أكثرَ الحقب دموية.

في النهاية، تَحكمُ ألمانيا الآن منظومةٌ حزبية أكثر ديمقراطيةً مِن محيطها الأوروبي نفسه، وعلى رأسها سيدةٌ يقال إنها من أكثر الزعماء إنسانية. أيْ إنّ تاريخاً من الإخفاقات في بلدان منشأ الديمقراطية أوجد طريقاً جديداً لبناء حرية التعبير والاختيار والتناقل السلمي للسلطة... الولايات المتحدة التي حكمها عنجهيون أحيانا انتخبت رجلاً من أصول أفريقية، على الرغم من أنها اعتمدت، إلى وقت قريب، التمييزَ بين البيض والسود، حتى في الشوارع التي يمكن المرور بها. وحين صعد إلى حكمها عنصري شعبوي، تخلصتْ منه بالأساليب الديمقراطية ذاتها التي أوصلته. في بلدان اللغة العربية، عدا عن استثناءات، انهالت العلمانية الموجهة عقائدياً أو قومياً على الجمهوريات المؤسَسة، بدءا من الأربعينيات مرورا بالزمن الناصري منذ الخمسينيات. أسقطت تلك «العلمانياتُ» علمانياتِ فترة ما بعد الاستعمار، واستثمرت لصالحها القضيةَ الفلسطينية وصعودَ الشيوعية العالمية والرغبةَ بالاستقلال، ونجحت. قمعت وأساءت استخدامَ السلطة تلك الأنظمةُ التي أطلقت على نفسها صفة العلمانية. هي لم تكن بالضبط علمانية، لأن القوانين كانت مزيجاً مشوّها من التقاليد والإسلام والقوانين الفرنسية، باستثناء تجربة تونس التي حصلت فيها العلمانية على مرحلةٍ متقدّمة من القوانين والتطبيقات.

لم تكن تونسُ قطعاً ديمقراطية، لكنها كانت علمانيةً بالتأكيد، فالديمقراطية بالضرورة علمانية، لكن ليس كلُّ العلمانيين ديمقراطيين، والشيوعيون أعداءُ الديمقراطية عمليا مثال على ذلك. غير أن الإرث البورقيبي بعد انتفاضة 2011 صنع بلدا خطَّ أولى خطواته الديمقراطية. أخطأ النظام حين صنع مزيجا مشوّها من النظام الفرنسي الرئاسي والبريطاني البرلماني. في النهاية، لم يرد خسارة المركزية كما حصل في العراق بعد 2003، ولم يكن يريد أنْ يخسر الحماية من احتمال استخدام رجل واحد كل الخيارات المتاحة لاستعادة الدكتاتورية. لكن ترددَه ذلك وضع البلدَ في لحظة صعبة، على الرغم من أنه أكثر البلدان الناطقة بالعربية امتلاكا للمقومات المدنية في صناعة السلطة الخاضعة للنقد والرفض والنقاش والمراجعة، والأكثر انسجاماً من حيث التركيبة المجتمعية. وها هو يواجه انقلاباً بذريعة الفساد، أو بذريعة استهتار الإسلاميين.

حرية التعبير والنقد في البلدان غير المعتادة عليها تواجه رغبةً موازيةً أو مضادّة تخلقها ذرائع السياسة، فالتهديد الأكبر للحريات، كما الديمقراطية، أنها ليست عميقة بما يكفي في مواجهة الذرائع. تجد الذرائع صدىً شعبياً قد يصل إلى حد افتراض أنه اختيارُ الشعب للتخلي غير الواعي عن حرية اختياره. على مر سنوات النظم العسكرية والديكتاتوريات الجمهورية والملكية، كانت ذريعةُ الأمن القومي أو الوطني المدخلَ المستمرَ لخنق الخيارات. في البدايات، وجدتْ النظمُ شرعيةً لذلك عبر الشعب المصفق لأحلامه، والخائف على استقراره والحالم بمستقبل أفضل، ثم واصلت لعبتَها بعد أن أقامت قواعد بقائها حتى بعد فقدانها مَن صفقوا الأملَ بها.

وخلال موجة ما يعرف بالربيع العربي، كانت ذريعةُ القمع وعدمُ التغيير الخوفَ من صعود الإسلاميين وتسلقِهم الديمقراطية. تلك الذريعة صحيحة نظرياً، فعدم الانسجام بين الجماعات السياسية الإسلامية والديمقراطية لا يخفى، وعدم إيمانها بالحريات هو عقيدة تَعتمد أسسا دينية. والإسلاميون حين بدأوا بالحديث عن الديمقراطية باعتبارها الخيار، بعد أن كانوا يكفّرون القائلين بها، لم يفعلوا ذلك استناداً إلى تحوّلات جذرية في رؤاهم أو مقاربات فكرية تطمئن الخصوم، بل كان انتقالا نفعيا فرضه الوقت. لم تقدّم الحركاتُ الإسلامية رؤيةً صريحةً بشأن الحريات باعتبارها الأساس للديمقراطيات.

هذا صحيح، غير أنّ الأمر، ومن الناحية العملية، يبدو ذريعةً جديدة للانقضاض على خيارات مجتمعية، اعتماداً على خيارات مجتمعية أخرى، وهذا مقتل أيِّ ديمقراطية، فالأساليب القمعية والانقلابات لا يمكن أن تصنع الخيار الحر والتناقل السلمي للسلطة. تلك الأساليب مدخل للنزعات البشرية الفاقدة أي رادع في الطريق إلى القوة والتسلط والتحكم. هناك لَبْس صريحٌ متداول لدى المجتمعات الخائفة من اللااستقرار، هو مصطلح «المستبد العادل»، فلا مكان لمستبدٍّ كهذا إلا في أوهام من لا يفهمون معنى الاستبداد. الديكتاتورية ليست عادلة، حتى لو اختلفت درجاتها من بلد إلى آخر. ستالين أكثر بطشاً وعنجهية من تيتو، لكن الاثنين ليسا عادلين، وكلاهما أوجدا أسباب التفتت داخل بلديهما، وصنعا الظلم، ومهدا لمراحل مؤلمة، فضلا عن أنهما حكما بالنار والألم والقتل دولتيهما.

في رواية دان براون «شيفرة دافينشي»، يأمر المعلم لي قسّاً منشقاً بإيجاد «الكأس المقدّسة». يبحث عنها القس، ويسعى إليها المعلم أيضا، القتل طريق كان مشتركاً عبر ناسك متيقن، لكن الهدف لم يكن مشتركاً. سعى لي إلى إحياء عقيدة أن المسيح بشر، بينما هدف القس إلى القضاء على أي إشارة إلى تلك العقيدة. كلاهما بات مجرماً، بمعزل عن أي من الفكرتين كانت الحقيقة أو ستكون. هذا بالضبط ما حدث ويستمر بالحدوث في بلدان اللغة العربية. إنه التناحر على الحقيقة عبر الجريمة، عبر سلب المجتمعات حق الحياة بلا حاجةٍ إلى دفع أثمانٍ باهظة فقط لأنها حاولت.

وذريعة التخلص من الإسلاميين لصناعة الديمقراطية هي امتدادٌ لذرائع النظم القمعية التي حكمت بلداناً باتت اليوم فاشلةً ومفكّكة وفقيرة. ليس سليماً التذرّعُ بأن الإسلاميين أعداء الديمقراطية للانقضاض عليها، لأنه انقلابٌ على دورة الزمن. عقائديا، لا يمكن الثقة بالإسلاميين، فقدرتهم على تقبل التعايش صعبة، لكن الديمقراطية هي الموضوع وليس هم. نعم المرجوّ أن ترقى المجتمعات إلى ما هو أبعد من إفراز مَن لا يؤمنون قولاً وفعلاً وعقيدة. والإسلاميون، بطبيعة الحالة، لا يمكن أن يؤمنوا بالديمقراطية، إلا إذا غيروا تفسير قاعدتهم الفكرية والعقدية. لكن هذا المرجو لا تخلقه رغبات توقف مسار الزمن ودورته. والإسلاميون هم جزء من هذه الدورة الزمنية التي لا يمكن أن تستمر وتتقدّم إذا لم تمر بهم الشعوب، بل هم التمثيل الأوضح لعقائد المجتمعات. أثبتت التجربة ذلك، إذ يعود الناس إليهم، حين تنتكس تجارب الحكم. أفغانستان خلال ثمانينيات القرن الماضي كانت تتويجاً لحالة جل الدول المعتقدة بالإسلام التي أرسلت «المجاهدين»، فتبلورت القاعدة بعدئذ. وحتى تتقدّم الشعوب، تحتاج تجربةَ خياراتها والوقوعَ في شرور أو خير أعمالها، وإلا فستبقى تبدور حول فشلها.

> في بلدان اللغة العربية، عدا عن استثناءات، انهالت العلمانية الموجهة عقائدياً أو قومياً على الجمهوريات المؤسَسة، بدءاً من الأربعينياتَ
>
> خلال موجة ما يعرف بالربيع العربي، كانت ذريعة القمع وعدم التغيير الخوف من صعود الإسلاميين وتسلقهم الديمقراطية

أظن أن التجربة الإيرانية درس غير مكتمل دفع مراكز القوى غير الإسلامية في المجتمعات الناطقة بالعربية إلى الانقلاب على الإسلاميين. تظلّ التجربة مثالا على كيفية تخلص الإسلام السياسي من الخصوم، أي على المثال العكسي لما يحدث في تونس اليوم وحدث في مصر سابقاً. أسقط آيةُ الله الخميني في إيران كلَّ المنافسين لتجربته. فرض إرادته، ثم تحولت اللحظة الديمقراطية التي أوجدتها الثورة إلى ثيوقراطية. إلا أن إيران مثال مختلف تماما. تجربة رجال الدين امتداد لأكثر من قرن أصبحوا فيه المركز الرئيس لشتى التحولات، وباتوا حجر زاوية أرَقّ النظامين، القاجاري والبهلوي، فالنظام الديني الحاكم هناك ليس فقط دينيا، بل هو تمثيل لروح الرغبة الإيرانية بالتوسع والهيمنة، وبفضل هذا استمر، مع أن عوامل استمراره الداخلية انتهت. العوامل الداخلية المفقودة تتعكز الآن على الاشتغالات الخارجية، على الهم الفارسي بالعظمة. وعلى الرغم من قوة تأثير ما يوفره النظام السياسي من عظمة خارجية، لم يعد الداخل مهموما كثيراً بالأمر، ونسبة مشاركة المدن الكبرى المتدنية في الانتخابات أخيرا مؤشّر مهم على ذلك. الأمر يشبه تركيا نوعاً ما. لقد نجح أردوغان داخليا في صناعة اقتصاد عظيم، ثم اعتمد على أحلام الإمبراطورية القديمة للأتراك. أجاد اللعبة ردحا، لكنه الآن يواجه الأزمات الداخلية التي ستنتهي قريباً إلى تعجيزه عن أي عوامل خارجية للبقاء.

تركيا وإيران تمرّان بدورتيهما التاريخيتيين، وأظن أنهما، على الرغم من صعوبات الحاضر، ستعيدان إنتاج ذاتيهما اعتماداً على مسار الزمن الذي لم يتلاعبا به، بل مضيا فيه بما يشبه تاريخيهما. أما البلدان العربية والناطقة باللغة العربية فهي لا تسير في هذا الاتجاه بتاتاً، بل تعود إلى الساعة الصفر، كلما خافتْ من مجهول القمع الديني أو اعتمدت على صراعات العسكر والإسلاميين، أو صراعات المدنية الوضعية في مواجهة الدينية السياسية.

(كاتب عراقي)

نفتالي بينت... العنصرية والضم والنأي عن المفاوضات

محمود الريماوي

يبدي رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينت، وبعد أقل من ثلاثة أشهر على توليه منصبه هذا، قدراً ملحوظاً من الاستخفاف بأهمية التوصل إلى حل سياسي مع الجانب الفلسطيني. وقد سارع إلى إبداء مؤشّرات عدة تظهر أنه «يربأ» بنفسه عن الخوض في هذه المسألة أو الانشغال بها، باعتبارها مسألة معيبة في الوعي الصهيوني الأشدّ يمينية، فقد نفى أنباء شحيحة عن إمكانية مشاركته في قمة ثلاثية مصرية أردنية فلسطينية، دعت إليها واستضافتها القاهرة، أول من أمس الخميس. وهي قمة عقدت لحث إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن على التحرّك لإطلاق مفاوضات تقود إلى حل الدولتين. وقال بينت، في هذا الصدد، إن لقاء قمة سوف يجمعه قريبا بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. والمقصود بذلك أن بينت يولي اهتماما بالعلاقات الثنائية مع مصر وأي دولة عربية أخرى، بمعزل عن إحياء المسار السلمي.

قبل ذلك، كان بينت ومستشاروه قد صرّحوا في واشنطن، عشية لقاء جو بايدن وبينت، بأن سياسة الحكومة الحالية تقوم على «حفظ الاستقرار وإدامة الوضع القائم، وإنها غير معنية بإجراء مفاوضات مع الجانب الفلسطيني، لا حاليا ولا مستقبلا». وهي عبارات في غاية الوضوح، وتفسّر تركيز رئيس حكومة الاحتلال على إيران، وعلى جوانب من العلاقات الأميركية الإسرائيلية، بما في ذلك تجديد الدعم الأميركي للملف النووي الإسرائيلي، وإعفاء تل أبيب من الانضمام لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، هذا من دون الاقتراب مما أعلنته واشنطن عن تأييدها حل الدولتين. وفي الاتجاه نفسه، نقلت مصادر إسرائيلية عن الأوساط الحكومية توبيخ بينت وزير الدفاع في حكومته بيني غانتس على لقائه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ومبعث اعتراضه سخاء غانتس في الوعود للرئيس عباس، ومن ذلك زيادة فرص لم الشمل للعائلات الفلسطينية. على أن الاعتراض الأهم يتّجه إلى رفض التعامل السياسي مع المستوى السياسي الفلسطيني، وهذا ما يسعى بينت إلى تفاديه بصورة تامة، والاستعاضة عنه ببحث الشؤون المدنية والاقتصادية، وبالطبع الأمنية، بين مسؤولين منخفضي المستوى من الجانبين. وفي ذلك، لا يفعل الرجل شيئا سوى استئناف سياسة سلفه بنيامين نتياهو في إغلاق الملف التفاوضي، وفي طرح مطلب إقامة دولة فلسطينية جانبا، ومحاولة تعويد كل من يعنيه الأمر على أن أجندة هذه الحكومة لا تشمل الانشغال بكسر الجمود، بل على العكس إدامته وتصليبه، تحت تسمية المحافظة على الاستقرار، وهو استقرار للاحتلال الاستيطاني، والعسكري حصرا، وليس للطرف الرازح تحت الاحتلال. وبينما يعمل الرجل على تكريس سياسته هذه، وجعلها من الثوابت، فإنه في واقع الأمر يخلص بذلك لمواقفه ورؤاه القائمة على ابتلاع الضفة الغربية المحتلة بالقضم الواسع والمتنامي، وبزيادة الاستيطان باسم النمو الطبيعي (لا نمو طبيعيا لدى الفلسطينيين)، أو بزعم أن القدس الكبرى تحت سيادة الاحتلال. ولم يعرف عنه، وهو الذي سبق أن ترأس مجلسا للمستوطنات، وتفتّح وعيه في بيئة أيديولوجية متطرّفة، وبين صفوف الليكود، على الرغم من خلافاته الشخصية مع نتنياهو، أنه انشغل بحلول سياسية أو بإقامة سلام، إذ يشمل مدى نظره مجتمعات المستوطنين وقطاعات الجيش والتيارات الواسعة المتدينة. أما البشر الآخرون المقيمون على أرضهم في الضفة الغربية المحتلة، فبالكاد يراهم ويلحظ وجودهم، ناهيك عن أن يعترف لهم بحقوق أساسية وسياسية. وفي تقديره، تتشكّل الأغلبية الصامتة الإسرائيلية من المتدينين والتيارات اليمينية التي تحجُب وسائل الإعلام أصواتهم.

ويروي تقرير لمجلة فورين بوليسي أن بينت (مواليد 1972)، ذهب عدة سنوات، خلال خدمته العسكرية، إلى العمل عاري الرأس، لكنه في 1995، عندما اغتيل رئيس الوزراء الأسبق إسحق رابين على يد متطرّف يهودي معارض لاتفاقات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، عاد إلى ارتداء القلنسوة، لأنه رفض «رد الفعل العنيف على اغتيال رابين ضد جميع المتدينين». ومعنى ذلك أنه استخلص من تلك الواقعة ليس أن اليمين الديني يجنح إلى العنف الدموي ضد المكونات الأخرى، بل إن هذا اليمين مظلوم، إذ ارتفعت النقمة ضده في ذلك الحين، ما دعاه إلى التضامن مع غلاة المتشدّدين وارتداء القلنسوة منذ ذلك الحين. وبهذا، يتضح كيف أن هذا الرجل لا يجد نفسه سوى في أوساط المتطرّفين والغزاة المستوطنين، وأنه بالكاد يعرف عالما غير هذا العالم، فيما تُضفي نشأته في أميركا، وتحدر أسرته من هناك، مسحة «أميركية «عليه، توهم أنه يأخذ في الاعتبار واقع التعدّدية في كل مكان، فيما هو أحادي النظرة والتفكير. ومما يسترعي الانتباه أن السياسة التي ما انفكّ يكشف عنها، لا تنال ما تستحقه من نقد وتخطئة، كونها لا تأتي بجديد، وتكرّس واقع السيطرة العسكرية والتمدّد الاستيطاني، وتغلق الأفق السياسي، بل على العكس، يشيع نوعا من التفاؤل في أوساط عربية بأن بينت ليس نتنياهو، وأننا أمام حكومة جديدة ائتلافية تضم مكونات يسارية، وأنه لا بد من فترة سماح للرجل، قبل أن يبلور خياراته، علما أن مركز الثقل في الحكومة هو لبينت وشركائه من اليمين، وأن الرجل ما زال على وفائه لتعهداته لجمهوره اليميني في بذل كل ما تملك يمينه لمنع إنشاء دولة فلسطينية، ففي رأيه أن إقامتها هي «نوع من الانتحار.. وقيام هذه الدولة يعني أن لا تقوم الدولة الإسرائيلية». ولا يتفوهُ اليمين الأشد تطرّفا بغير هذا، باستثناء أن بينت يسعى إلى تحسين الأحوال الاقتصادية للفلسطينيين تحت الاحتلال، والحد من اصطدامهم بمظاهر الاحتلال عبر صيغة احتلال غير مرئي، ينشغل فيه أصحاب الأرض بحياتهم اليومية، ويتم التعامل مع السلطة الفلسطينية كإدارة بلدية أو ائتلاف بلديات، وليس كجسم سياسي أو قانوني يمثل شعبا قائما على أرضه.

> لا يجد نفسه سوى في أوساط المتطرّفين والغزاة المستوطنين، وبالكاد يعرف عالماً غير هذا العالم
>
> ترأس مجلساً للمستوطنات، وتفتّح وعيه في بيئة أيديولوجية متطرّفة، وبين صفوف الليكود

من الواضح أن فترة السماح للرجل سوف تطول، وسوف يستغلّ من جانبه هذا القبول به والتعاون معه من أوساط عربية، كي يواصل الاستمرار بسياسته من غير ضجيج، وتفادي مواجهة المنابر الإعلامية، وتجنّب إطلاق تصريحات خشنة، إنما بتغيير المعالم على الأرض، وهو يصفها بأنها تقوم على مبدأ: لا ضم ولا دولة فلسطينية. أما الامتناع المزعوم عن الضم فتتم الاستعاضة عنه بضم واقعي وفعلي، بتعزيز السيطرة العسكرية والاستيطانية ومصادرة مزيد من الأراضي ومصادر المياه، فما أشبه اليوم بالبارحة.

(كاتب من الأردن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads